أوامر بمطاردة تنظيمات القاعدة في العالم

ترجمة: فضيلة يزل

واشنطن: وفقاً لمسؤول امريكي كبير؛ استخدمت القوات العسكرية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٤ سلطات سرية واسعة لتنفذ نحو عشرة هجمات سرية ضد تنظيمات القاعدة ومقاتلين اخرين في سوريا وباكستان واماكن اخرى.

وقد تم تنفيذ هذه الهجمات من قبل قوات العمليات الخاصة التي تم تخويلها بأمر سري وقع عليه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في ربيع عام ٢٠٠٤ وبموافقة الرئيس جورج بوش. وقد منح الأمر السري القوات العسكرية سلطات جديدة للهجوم على شبكة القاعدة الأرهابية في كل مكان في العالم، وتخويلها بإدارة العمليات حتى في الدول التي ليست في حرب مع امريكا.

ووفقاً لمسؤول سابق رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية، في سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦، قام فريق الفقمة البحري بالهجوم على تجمع لمقاتلين مشتبه بهم في منطقة بيجار في باكستان، وكان المسؤولون يراقبون المهمة بالكامل. من خلال كاميرات الفديو الموجودة في طائرة بريديتور للاستطلاع عن بعد. وفي الوقت المناسب في مركز مكافحة الأرهاب التابع للسي أي اي في المقرات الرئيسة للوكالة في فرجينيا. ان بعض المهام العسكرية تمت إدارتها من خلال تنسيق مباشر مع السي أي اي وقد منحوها اسماء اخرى كهجوم قوات العمليات الخاصة في سوريا في ٢٦ ، تشرين الأول من هذا العام، إذ قامت بذلك قوات المغاوير بدعم من قسم العمليات الموجهة في السي أي اي. لكن نحو عشرة عمليات أخرى تم ألغائها في الأربعة أعوام الماضية، وغالباً بسبب حالة الفزع لدى القادة العسكرين، فهم يقولن ان المسؤولين الكبار في الإدارة بينوا ان المهمام كانت خطيرة جداً في هذه الحالات، ومؤثرة دبلوماسياً أو انها كانت تستند الى ادلة غير وافية.

وقد وصف أكثر من خمسة مسؤولين، وكان بضمنهم مسؤولون عسكريون واستخباراتيون سابقون وكذلك صناع السياسة الكبار في إدارة بوش، فقالوا ان تفاصيل الأمر العسكري في عام ٢٠٠٤ تخضع لشرط السرية بسبب طبيعتها الهشة سياسياً، فرفض المتحدث باسم البيت الأبيض ووزارة الدفاع وقوات الجيش التحدث عنها.

وبصرف النظر عن هجومها على باكستان عام ٢٠٠٦ ، رفض مسؤولون امريكيون التحدث عما قالوا عنه انه هجمات سرية للغاية وانها نحو عشر هجمات، باستثناء القول انها نفذت في سوريا وباكستان ودول أخرى. وقد اوضحوا انه ليس هناك هجمات ضد ايران استخدمت هذه السلطات لكنهم بينوا ان قوات امريكية نفذت مهام استطلاعية في ايران استخدمت فيها توجيهات سرية أخرى.

ووفقاً لمسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، السلطة الجديدة ستوضح دون لبس الوثيقة السرية المسماة « تنفيذ حكم الإعدام بشبكة القاعدة » أو «أمر الإعدام»، الذي ينظم العملية التي تمت الموافقة عليها والتي ستقوم بها القوات العسكرية خارج مناطق الحرب المعلن عنها رسمياً. في حين كانت في البنتاغون حاجة في السابق للحصول على الموافقة على هذه المهام على اساس قاعدة «حالة» بعد «حالة»، التي يمكن ان يستغرق الاستعداد لها أياماً بينما لم يكن هناك سوى ساعات لتنفيذها، ان الأمر الجديد يحدد طريقاً لواضعي الخطط في البنتاغون للحصول على الضوء الأخضر للمهمة بسرعة شديدة.

من الجائز أيضاً للمسؤولين الكبار التفكير في ماذا سيكون رد امريكا أذا جرت المهمة بشكل سيء. قال المسؤول: «إذا سقطت تلك المروحة في سوريا في طريقها للهدف، سيكون الرد الامريكي، انها في مهمة تدريب على الطيران».

كان الأمر في ٢٠٠٤ خطوة لتحديد التقدم باتجاه الطريقة التي تسعى من خلالها الحكومة الامريكية الى قتل او اسر ارهابيي القاعدة في كل انحاء العالم. التي تم اتباعها بعد ان منحت ادارة بوش وكالات الاستخبارات الامريكية سلطات واسعة لسجن او استجواب المشتبه بهم إرهابياً بشكل سري في سجون العالم وإجراء التنصت غير المرخص على اجهزة الهاتف والأتصالات الألكترونية.

بأختصار بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، اصدر بوش امراً سرياً يخول السي أي اي، قتل او اسر مقاتلي القاعدة حول العالم. خلال عام ٢٠٠٣، توصلت وكالات الاستخبارات الامريكية والقوات العسكرية الى فهم عميق لشبكة القاعدة المنتشرة حول العالم، وقد أكد رامسفيلد بشدة على أطلاق العنان للقوات العسكرية بأستخدام قوة السلاح بشكل واسع ضد المقاتلين خارج مناطق القتال في العراق وباكستان.

لقد حدد الأمر الذي صدر عام ٢٠٠٤ ، ١٥ . ٢٠ دولة، هي الدول التي يعتقد مقاتلو القاعدة انهم سيجدون مأوى امن لهم فيها، ومنها؛ سوريا وباكستان واليمن والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى. وحتى مع اصدار الأمر، كانت كل مهمة تتطلب موافقة حكومية على أعلى مستوى، فالأهداف في الصومال ، مثلا، تتطلب على الأقل موافقة وزير الدفاع، في حين ان أهداف في مجموعة من الدول الأخرى، ومنها باكستان وسوريا تتطلب موافقة رئاسية. في حين كانت البنتاغون تمارس سلطتها بأستمرار، فتقوم بإرسال المغاوير الى باكستان والصومال. وقد كتبت تقارير مفصلة عن تلك الضربات التي قامت بها البنتاغون.

في سبيل المثال، بعد فترة قصيرة من عبور القوات الأثيوبية باتجاه الصومال في اواخر ٢٠٠٦ للإطاحة بالنظام الأسلامي في مقاديشو، ارسلت قيادة العمليات الخاصة المشتركة التابعة للبنتاغون بسرعة شديدة مقاتلين وشحنات من الأسلحة نوع AC – ١٣٠ الى مهبط الطائرات القريب من مدينة أثيوبيا في ديرداوا، ومن هنا، عبرَ عناصر الوحدة السرية المسماة «قوة المهمة ٨» عدة مرات الى الصومال لاغتيال أعضاء كبار في تنظيم القاعدة من الذين يعتقد انهم كانوا مسؤولين عن تفجيرات السفارة الأمريكية في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨.

في حين، قال المسؤولون الأميريكيون ان قوات العمليات الخاصة كانت تعمل من خلال أمر مباشر وسري للغاية يخول القوات العسكرية بقتل او اعتقال مقاتلي القاعدة وإذا اخفقوا في التنفيذ بسرعة فهذا يعني ان امريكا فقدت «القدرة على التحرك السريع» للقضاء على العدو.

وبهذه المناسبة، قال المسؤولون؛ ان قوات العمليات الخاصة ستعسكر في الصومال لتقييم نتائج الضربات. ففي السابع من كانون الثاني، ٢٠٠٧ ضربت قرية لصيد الأسماك منعزلة قرب الحدود الكينية بسلاح AC- ١٣٠ ، وخلال ساعات كانت قوات المغاوير الامريكية والقوات الأثيوبية تفتش المكان لتبحث عن القتلى من اعضاء القاعدة.

وقال مسؤولون كبار في الإدارة، لكن حتى مع الأمر الجديد، كانت مهمات البنتاغون المقترحة تلغى أحياناً بسبب المعلومات الأستخباراتية الخاطئة أو بسبب التشابك البيروقراطي لتلك المعلومات.

ان تفاصيل احدى تلك العمليات التي تم اجهاضها، في بدايات عام ٢٠٠٥ وكتبت صحيفة النيويورك تايميز تقريراً عنها في كانون الثاني الماضي. في هذه الحالة كانت هناك عملية لإرسال فريق من فقمات البحرية وحرس الجيش الى باكستان لأسر أو اعتقال أيمن الظواهري، النائب الأعلى لاسامة بن لادن، تم اجهاضها في اللحظة الأخيرة.

كان مسؤولون في الاستخبارات يعتقدون ان الظواهري سيحضر اجتماعاً في بيجار التي تقع في المناطق القبلية باكستانية، وكانت قيادة العمليات الخاصة المشتركة في البنتاغون قد وضعت خطة سريعة لأسره، لكن كانت هناك اعتراضات شديدة داخل البنتاغون والسي أي اي حول نوعية المعلومات الأستخباراتية، على أية حال، أعربت مجموعة من العسكريين عن مخاوفها بأن تكون المهمة مخاطرة لا ضرورة لها.

وقد بين بورتر غوس، مدير السي أي اي في ذلك الحين، ان القوات العسكرية ستنفذ المهمة، والبعض في السي أي اي ايضاً كانوا يريدون تنفيذها دون ابلاغ رايان كروكر، السفير الأمريكي في باكستان آنذاك. وقد رفض رامسفيلد بشكل نهائي منح المهمة أيعاز التنفيذ.

قال المسؤولون السابقون من العسكريين والأستخباراتيين ان الملازم الجنرال ستانلي ماك تشريستال، الذي اكمل مؤخراً جولته كرئيس لقيادة العمليات الخاصة المشتركة، قد سعى لسنوات للحصول على موافقة لمهمات الإغارة على باكستان. لكن هذه المهمات كانت تحظى بالرفض باستمرار لأن المسؤولين في واشنطن يصرون على ان القوات الامريكية والحلف مع باكستان سيواجهان مخاطر كبيرة جداً.

الكابتن جون كيربي، المتحدث باسم الجنرال ماك تشريستال الذي يشغل الآن منصب مدير للهيئة المشتركة للقوات العسكرية رفض التعليق.

كانت الهجمة الأخيرة على سوريا ليست الأولى التي قامت بها قوات العمليات الخاصة التي تم تنفيذها في هذه الدولة، وفقاً لمسؤول عسكري كبير ومستشار اجنبي في البنتاغون. إذ قال المسؤول والمستشار الأجنبي؛ منذ بداية الحرب في العراق، وقوات العمليات الخاصة قامت عدة مرات بهجمات خارج الحدود استهدفت فيها المقاتلين والبنى التحتية التي تساعد على تدفق المقاتلين الأجانب الى العراق.

وقال مسؤولون عسكريون: كانت الهجمة التي حصلت في أواخر تشرين أول مؤثرة أكثر من الهجمات السابقة، الأمر الذي يوضح السبب في انها أثارت أحتجاجاً شديداً من قبل الحكومة السورية.

قال عدد من مسؤولي الإدارة الأمريكية: ان المباحثات لأصدار أمر ٢٠٠٤ حدثت خلال قرابة عام، واثارت جدلاً متواصلاً بين البنتاغون والسي أي اي وبين إدارة الدولة حول دور القوات العسكرية المهم، حول العالم.

قال المسؤولون الامريكيون: ان مناقشة عميقة دارت حول ما اذا كان امر ٢٠٠٤ سيشمل ايران ام لا لكن تم ابعاد ايران بشكل قاطع، ربما للتعامل معها على اساس امر اخر منفصل.

مسؤولون كبار في إدارة الدولة والسي اي اي اعلنوا عن مخاوفهم في ان تتجاوز قوات المغاوير على المضمار المحدد لأدارة العمليات التي نفذتها تأريخياً السي أي اي، إذ تقوم بتنفيذ مهمات دون معرفة السفير أو أخذ موافقته.

وخلال سنوات بعد هجمات ١١ أيلول يواصل رامسفيلد العمل على توسيع مهمة قوات العمليات الخاصة كي تتضمن جمع المعلومات الاستخباراتية والعمليات التي تجري ضد الارهاب في الدول التي لم يسبق لقوات المغاوير الأمريكية العمل فيها.

بين مسؤولون في إدارة بوش اصرارهم على العمل ضمن تعريف موسع للدفاع عن النفس الذي يقدم أساساً قانونياً لإيقاع الضربات بأهداف مقاتلة في دول ذات سيادة دون أخذ موافقة تلك الدول.

قال عدد من المسؤولين ان المباحثات التي جرت حول امر ٢٠٠٤ نتج عنها تناسق دقيق بين البنتاغون وادارة الدولة والسي أي اي، ورسخت مقياساً عالياً جداً لجودة المعلومات الاستخباراتية الضرورية للحصول على موافقة لتنفيذ الهجمات.

كما قدم امر ٢٠٠٤ أيضاً أساساً لأوامر وافق عليها بوش في تموز سمح فيها للقوات العسكرية بإجراء هجمات على مناطق القبائل باكستانية، بضمنها عملية ٣ أيلول التي قامت بها قوات العمليات الخاصة لقتل نحو ٢٠ مقاتلاً، كما قال المسؤولون الأمريكيون.

وقال مسؤولون في الإدارة الامريكية ان موافقة بوش عبدت الطريق لوزير الدفاع روبرت غيتس لتوقيع أمر. منفصل عن أمر ٢٠٠٤ . الذي وجه بشكل خاص القوات العسكرية لوضع خطة لسلسلة من العمليات بالتعاون مع السي أي اي لتنفيذها ضد شبكة القاعدة ومجموعات عسكرية أخرى لها ارتباط بها في باكستان.

وقال مسؤولون في الإدارة: هذا الأمر لايشبة أمر ٢٠٠٤، ففيه رشحت قيادات العمليات الخاصة اهدافاً للموافقة عليها من قبل مسؤولين كبار في الحكومة، كان الأمر في تموز يتعلق بالطريقة، التي ستعمل وفقها القوات العسكرية مع السي أي اي في إيجاد أهداف في المناطق القبلية. كما قالوا ايضاً ان كل هدف ما زال يحتاج الى موافقة من هيئة الأمن القومي العليا التابعة لبوش و مجموعة مستشاري السياسة الخارجية

عن الواشنطن بوست

أصبح من الممكن لأمريكا الآن أن تصحح أخطاءها

جيفري روبرتسون: عضو في مجلس العدالة الداخلية التابع للأمم المتحدة ومؤلف كتاب «جرائم ضد الإنسانية».

ترجمة نوال لايقة

لا شك أن فريق أوباما ملتزم بالعدالة الكونية

الرئيس المنتخب أوباما هو تجسيد حي لما يمكن لحقوق الإنسان أن تفعله – وهو أحد إنجازات حركة النضال من أجل الحقوق المدنية في الستينيات. العالم كله احتفى بفوز أوباما و فجأة أصبح العلم الأمريكي يرفرف في أماكن كثيرة من العالم بدلا من أن يحرق، وذلك بسبب الاعتقاد بأن أوباما سيصحح أخطاء أمريكا ومنها على سبيل المثال لا الحصر: غوانتانامو، أبو غريب، تحدي إدارة بوش للأمم المتحدة ولاتفاق جنيف. لا شك أن فريق أوباما يلزم نفسه بتحقيق العدالة العالمية: كيف يمكنهم تحقيق ذلك؟

أولا: عن طريق دعم محكمة الجرائم الدولية. الرئيس كلينتون وقع على اتفاق إنشاء هذه المحكمة قبل مغادرته للبيت الأبيض: جورج دبليو بوش «تراجع عن توقيعها»، ثم صادق على قانون حماية أفراد الجيش الأمريكي الذي يخوله أن يستخدم القوة من أجل تحرير أي أمريكي يتهم بارتكاب جرائم حرب. هذا السلوك الصبياني استمر لعدة سنوات، مع تهديدات الولايات المتحدة بحجب مساعداتها عن أي بلد ينضم إلى المحكمة. وبرغم هذا التنمّر، صادقت ١٠٨ دولة على المحكمة، وسيكون لدى الولايات المتحدة فرصة جديدة لمناقشة شروط انضمامها إلى المحكمة خلال المؤتمر الذي سيعقد في أوغندة في عام ٢٠١٠.

محكمة الجرائم الدولية تعمل بفعالية الآن، وتحاكم العديد من لوردات حرب الكونغو بتهمة تجنيد الأطفال، وقد أثبتت التهمة على بعضهم. من واجب الولايات المتحدة أخلاقيا أن تساعد المحكمة لأن هؤلاء ارتكبوا مجازر جماعية.

لن تواجه إدارة أوباما أية صعوبة في إغلاق غوانتانامو. ولكن كيف يمكن للولايات المتحدة أن تكفر عن استخدام التعذيب تحت أنظار دونالد رامسفيلد؟ يمكنها فعل ذلك بالمصادقة على «ميثاق منع التعذيب» كخطوة أولى، ثم بأخذ مبادرة من شأنها تأمين حماية لسجناء الحرب لديها، وخاصة بالتنازل عن السرية فيما يخص تقارير الصليب الأحمر حول زيارته للسجن. لهذه الخطوة أهمية كبرى. فكلما سئل رامسفيلد حول المعاملة التي يتلقاها السجناء، كان يجيب بأنه من المستحيل أنهم يتعرضون للتعذيب لأنهم يتلقون زيارات مستمرة من قبل الصليب الأحمر. الحقيقة هي. بالطبع، أن السجناء كانوا يتلقون معاملة لا إنسانية، كما ورد في تقارير الصليب الأحمر. ولكن بسبب إصرار الصليب الأحمر على السرية، كان يرسل تقاريره بتكتم تام إلى الضباط المسئولين، الذين اختاروا، في حالة أبو غريب، أن يتجاهلوا تلك التقارير – حتى تسرب أحدها إلى الصحافة.وهناك أيضا حكم الإعدام. الولايات المتحدة هي واحدة من أكبر خمس دول تقر حكم الإعدام. ويمكن لأوباما أن يستخدم سلطته لوقف إعدام الأشخاص غير الأمريكيين، الذين تمت إدانتهم بشكل في انتهاك للقانون الدولي، وذلك بسبب حرمانهم من حقهم في الدفاع، الأمر الذي يتعارض مع بنود اتفاق فيينا.أحد الأفكار السيئة التي حظيت بتأييد الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء خلال الحملة الانتخابية هي فكرة استبدال الأمم المتحدة بمنظمة اخرى تفتح أبوابها أمام الديمقراطيات فقط. ولكن قد يكون من الحكمة خلق تحالف يمكنه التعامل مع حماية اثنين من الحقوق التي أثبتت الأمم المتحدة عدم قدرتها على حمايتها، وهما الحق في الحصول على حكومة تمثيلية، وحق حرية التعبير. تحالف الكومنويلث فشل في هذا المجال أيضا. ولكن يمكن لتحالف تقوده أمريكا أن ينجح.

إدارة بوش اعتبرت القانون الدولي أنه مجموعة من القواعد على الدول الأخرى فقط الالتزام بها. لكن فريق أوباما سيرغب في الالتزام بهذا القانون: هارولد كوه، الوزير المساعد السابق للديمقراطية وحقوق الإنسان، من المتوقع أن يصبح أول قاض يعينه أوباما في المحكمة العليا. ديفيد شيفر، سفير كلينتون لشؤون الجرائم الدولية، من المتوقع أن يصبح سفير أوباما إلى الأمم المتحدة. سوزان رايس وسمانثا بور، اللتان ستشغلان مراكز هامة في إدارة أوباما، سبق لهما أن اقترحتا اتخاذ الولايات المتحدة لإجراءات من أجل منع جرائم الإبادة الجماعية. ومن المستبعد أن تترك هذه المهمة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لأن هذه القوات ضعيفة وغير مجهزة بما يكفي.

العالم هذا الأسبوع يعلق آمالا عظيمة على أوباما لدرجة أنه قد يخيب بعضها: فبعض المشاكل، وخاصة في أفريقيا، هي مشاكل عنيدة جدا، في الوقت الذي عليه التعاطي مع أزمة اقتصادية حادة تحتل مكان الصدارة في أجندته. ولكن من غير المتوقع أن يتخلى هذا الوريث لروزفلت وكينيدي عن حلم عالمي يقوم على أساس احترام القانون الدولي. إن الدور الذي يلعبه أوباما في الصراع العالمي من أجل تحقيق العدالة هو الذي سيقرر ما إذا كان انتخابه سيدخل التاريخ، ليس فقط تاريخ الولايات المتحدة، بل تاريخ العالم.

صندوق الأمم المتحدة للمرأة:العنف الجنسي، سلاح حرب وأداة إرهاب

نيكول كيدمان

– يتعرض ثلث النساء للاستغلال والعنف، في انتهاك سافر لحقوق الإنسان، يمثل وباء خفيا غير معترف به. لنتوقف عند هذه الحقيقة: يكفي أن تكون امرأة، لتكون عرضة حتمية للخطر. ومع ذلك، فلا يزال العديدون، سواء بين عامة الشعوب أو في دهاليز الحكومات، يعتقدون أن العنف ضد المرأة هو واقع حتمي لا مفر منه.

لابد من تغيير هذه العقلية. لابد من الاعتراف بأن العنف ضد المرأة هو واقع قائم، يجب التعامل معها كانتهاك لحقوق الإنسان. العنف ضد المرأة هو جريمة لا يمكن التغاضي عنها، سواء جاء على صورة عنف في المنزل، أو اغتصاب في حرب، أو بتر الأعضاء التناسلية، أو زواج قهري، أو تزويج القاصر. العنف ضد المرأة، حيثما وأينما أرتكب، لابد من أن يعاقب بكل ما في القوانين من ثقل.

لقد أصبحت سفيرة للنيات الحسنة، لصندوق الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة، بغية ترديد أصوات كل النساء والفتيات اللائي وقعن ضحية العنف والاستغلال. المرأة ترفض أن تكون ضحية سلبية في عدد متزايد من بلدان العالم. المرأة تنظم الآن صفوفها، وترفع صوتها، وتطالب بمحاسبة المسؤولين، والقول «لا» للعنف الذي تتعرض له لمجرد كونها امرأة. إنهاء العنف ضد المرأة مسؤولية الجميع. ولهذا أطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تشرين الثاني من العام الماضي، بمناسبة اليوم العالمي لإزالة العنف ضد النساء، حملته الواسعة على شبكة إنترنت، تحت شعار «قل لا للعنف ضد النساء»، طالبا من الناس عامة أن يرفعوا أصواتهم وأن ينضموا لهذه الحركة الشعبية المتعاظمة.

والآن وقد إنقضت سنة على شن الحملة، أستجاب مئات الالاف من الناس من مختلف أرجاء الأرض لندائها، وقالوا «لا للعنف ضد المرأة»، مسجلين إسماءهم فيها. كما إنضمت ما يزيد على ٢٠٠ منظمة. ووقف رؤساء ووزراء وإلتزموا علنا بالعمل من خلال حملة «لا» لهذا العنف.

في زيارة حديثة لمدينة نيويورك، إلتقيت ببطلتين صرختا «لا» وحققتا نصرا بالغ الأهمية على العنف ضد المرأة: نجوم علي، الطفلة اليمنية البالغة من العمر مجرد ١٠ سنوات والتي هربت من قهرها على الزواج، ومحاميتها شادة ناصر التي انخرطت في النضال في خدمة حرية البنات. نجوم، التي أجبرت على الزواج في التاسعة من عمرها، لجأت إلى القضاء طلبا للإغاثة.

وعلى خلاف ما يحدث في آلاف الحالات التي تقع فيها البنات ضحية الإكراه على الزواج المبكر، قوبلت شجاعة نجوم بشجاعة شادة المرافعة عن حقوق الإنسان، في قضية كتبت في سجلات التاريخ، عندما حصلت نجوم بمساعدة شادة على الطلاق في شهر إبريل، محققة بذلك انتصارا لحقوق الإنسان لجميع البنات والنساء. لقد عادت نجوم إلى المدرسة لمواصلة تعليمها، وتتطلع لأن تصبح محامية بدورها.

وفي كوسفو، أنصت إلى نساء كثيرات وسط النزاع، وقعن ضحية عمليات اغتصاب فظة على أيدي الجنود. فقد أصبح العنف الجنسي سلاح حرب، وأداة إرهاب تدمر حياة النساء والرجال، وتمزق جماعات الأهالي، وتكره النساء على الفرار من بيوتهن. وعلي الرغم من كل ذلك، وقع العنف الجنسي أثناء الحروب طي صمت تاريخي مخزٍ على مدي الزمن.

وبدوره، استجاب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٨، باعتماده بالإجماع القرار رقم ١٨٢٠، الذي يقر صراحة باستحالة تحقيق السلام والأمن طالما تعيش جماعات برمتها في ظل الإرهاب الجنسي.

وينادي القرار ألأممي بتكثيف جهود كافة أطراف النزاعات من أجل حماية النساء والبنات من الهجمات المستهدفة. فمن الواضح الآن أن إنهاء العنف ضد النساء قد أصبح، حقا وفعلا، بمثابة أولية قصوى للحكومات والمؤسسات المهمة كالأمم المتحدة.

وهنا، يناشد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والأمين العام للأمم المتحدة، جميع دول العالم تكثيف الدعم لـ«صندوق الأمم المتحدة الائتماني لإنهاء العنف ضد المرأة»، الذي يوفر الموارد للمنظمات المحلية في البلدان النامية من أجل إيجاد الحلول العملية الفعالة.

لقد خدمت المنح المقدمة لهذا الصندوق في منع الرق وتجارة البشر في أوكرانيا، وإغاثة ضحايا العنف المنزلي في هايتي، والمساعدة في تطبيق قانون جديد ضد الإغتصاب في ليبريا التي مزقتها الحروب.

كل هذه المبادرات وكل الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في مختلف أرجاء العالم، إنما تقدم الدليل القاطع على أن العنف ضد المرأة هو وباء له علاج.

ولذا، فإننا نحث الحكومات أن توفي في ٢٥ تشرين الثاني الجاري بجميع إلتزاماتها، كما نحث الرجال والنساء على تكثيف جهودهم من أجل وقف العنف ضد المرأة، وأن يشرحوا للمسؤولين في حكومات بلادهم أن إنهاء هذا العنف مهم لهم، وأن من حق المرأة أن تعيش حياة آمنة من العنف.

عن آي بي أس